

واقع المعاملات المالية الإسلامية في المصارف العاملة بالجزائر من وجهة نظر العاملين فيها
**The Reality of Islamic Banking Transactions In Banks Operating in
 Algeria from The viewpoint of Their employees**

سيد علي بارد¹، عبد القادر بحيح²

Sid Ali Bared¹, Abd El Kader Behih²

¹مختبر تسيير المؤسسات لجامعة سيدي بلعباس (الجزائر)، sidali.bared@univ-sba.dz

²مختبر تسيير المؤسسات لجامعة سيدي بلعباس (الجزائر)، behih22@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/09/01 تاريخ القبول: 2020/12/04 تاريخ النشر: 2021/01/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع المعاملات المالية الإسلامية بالمصارف العاملة في الجزائر من وجهة نظر العاملين فيها، اعتمادا على الاستبيان وتحليله باستخدام التطبيق الإحصائي SPSS. توصلت الدراسة إلى وجود عدد من الدوافع تتميز بها البيئة المصرفية الجزائرية، حيث تريد الحكومة دعم السيولة في مصارفها من خلال اعتماد الصيرفة الإسلامية، وتلبية الطلب الواسع عليها من طرف الزبائن والموظفين، وهذا راجع للعقيدة الدينية للمجتمع الجزائري، لكن المصارف العاملة بالجزائر لا تتوفر على بنية تحتية وبيئة عمل قادرة على تبني النشاطات المصرفية الإسلامية بسبب قيام نفس موظفي المصارف الربوية بالعمل المصرفي الإسلامي، وهذا نوع من التناقض وفيه شبهة من الناحية الدينية، وضعف في التحكم بآليات النشاط المصرفي الإسلامي من الناحية الوظيفية، كذلك تأثرها بالممارسات الربوية الحتمية للبنك المركزي، رغم إمكانية هذا الأخير تعديل وضبط العلاقة التي تربطه بمصارفه الإسلامية، هذا ما يبين استبعاد نية تحول النظام المصرفي بالجزائر إلى نظام إسلامي بالمستقبل والاكتفاء بالنظام المصرفي المزدوج (إسلامي/ربوي).

كلمات مفتاحية: مالية إسلامية، منتجات إسلامية، شرعية المعاملات، صيرفة إسلامية.

¹ المؤلف المرسل: سيد علي بارد، الإيميل: sid_ali_customs@hotmail.com

صنيفات JEL: J20, J21, J22.

Abstract:

This paper aims to highlight the reality of Islamic banking transactions in Algerian banks. This study found that there are a number of motives that characterize the Algerian banking environment to support its liquidity by adopting Islamic banking, and to meet the customers and the employees' wide demand for it. However, the banks operating in Algeria do not have infrastructure and work environment is not capable of adopting Islamic banking activities due to mixing usurious and islamic practices by the employees, and this is kind of contradiction and suspicion from the religious point of view as well as the weakness in controlling the functional mechanism of Islamic banking activity, it is also affected by the inevitable usurious practices of the central bank despite the latter's ability to adjust the relationship that binds it to its Islamic banks, Algeria is intended to work with the dual banking system.

Keywords : Islamic Finance, Islamic Products, The legitimacy of Transactions, Islamic Banking.

JEL Classification Codes : J20.J21.J22.

1. مقدمة:

أصبحت المصارف الإسلامية تلقى اهتماما متزايدا من طرف العديد من الاقتصاديين وحتى الحكومات بعد النجاح الذي عرفته، فهي ضرورة اقتصادية حتمية ومن متطلبات العصر لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا ويرغب في تطبيق الشريعة الإسلامية، وذلك باستخدام الأموال عن طريق صيغ التمويل المتعددة والمشروعة والتي تناسب كافة الأنشطة: تجارية، صناعية، زراعية، عقارية، حرفية أو مهنية.

انتهجت الجزائر نظام خاص بالصيرفة الإسلامية، يهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات الإسلامية والتي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، إلى جانب تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمؤسسات المصرفية المعتمدة، وتخص هذه العمليات على وجه الخصوص فئات المنتجات التالية: المراجعة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع السلم والودائع في حسابات الاستثمار.

1.1 إشكالية الدراسة:

أصبح العمل المصرفي الإسلامي موضوع اهتمام الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة والإشكالية الرئيسية المطروحة هي:

ما هو واقع المعاملات الإسلامية المقدمة في المصارف العاملة بالجزائر من وجهة نظر موظفيها؟

2.1 فرضيات الدراسة:

بهدف الإجابة عن الإشكالية المطروحة بنيت دراستنا على الفرضيتين التاليتين:

- **الفرضية الأولى:** تتوفر المصارف العاملة بالجزائر على متطلبات تقدم معاملات مالية إسلامية ما يبين نية تحول النظام المصرفي للدولة إلى نظام إسلامي بالكامل مستقبلا.
- **الفرضية الثانية:** المالية الإسلامية ضرورة اقتصادية ومالية لتحسين من الخدمات المصرفية وجذب رؤوس الأموال الموجودة في السوق الموازي.

3.1 أهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة إلى إدراك الأهداف التالية:

- التعرف على واقع المعاملات الإسلامية في المصارف العاملة بالجزائر.
- معرفة دوافع ومتطلبات تقدم المعاملات الإسلامية في المصارف العاملة بالجزائر.
- الوقوف على مدى تطبيق الضوابط الشرعية، القانونية والتنظيمية في العمل المصرفي الإسلامي بالجزائر.

4.1 أداة ومنهجية الدراسة:

قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي كونه يتلاءم مع الجانب النظري للدراسة، كما سيتم دراسة حالة في الجانب التطبيقي بالاعتماد على الإحصاء الوصفي والاستدلالي وباستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS من أجل الحصول على نتائج إجابات عينة الدراسة حول الاستبانة.

5.1 هيكل الدراسة:

قسمت دراستنا إلى محورين أساسيين: الأول يتعلق بمفهوم المصارف الإسلامية ومختلف خدماتها المالية، أما الثاني فهو دراسة حالة بعض المصارف بالجزائر بغية التعرف على واقع هذا النشاط فيها.

2. المحور الأول: مفاهيم حول المصارف الإسلامية ومختلف معاملاتها المالية.

1.2 تعريف المصرف الإسلامي: هناك أكثر من تعريف للمصارف الإسلامية، حيث تجد بعض الكتاب والباحثين يعرفونها من منطلق شرعي وآخرون من منطلق اجتماعي، وهكذا، إلا أننا نرى أن تعريف البنك الإسلامي يجب أن يشمل الجوانب التالية:

-أسس قبول الودائع.

-أسس استخدام الأموال.

-طبيعة البنك الإسلامي.

لذا يمكن القول بأن المصارف الإسلامية عبارة عن منشآت مالية ذات رسالة تنمية إنسانية واجتماعية، تقدم الأعمال المصرفية في إطار الشريعة الإسلامية وتعتمد على منافذ مشروعة للحصول على الأموال واستثمارها بالطرق الشرعية من خلال صيغ: المضاربة، المراجعة، الاجارة، الاستصناع وغيرها من الصيغ. (شاهين، 2015، صفحة 233)

وهذا يعني أن المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية نقدية تقدم خدمات مصرفية من خلال جذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً بما يكفل نموها، وتحقيق أقصى عائد منها بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار الشريعة الإسلامية السمحة. (العجلوني، 2015، صفحة 110)

ويعرف المصرف الإسلامي أيضاً على أنه مؤسسة مالية تهدف إلى الربح من خلال قيامها بقبول الودائع المصرفية من الجمهور على أساس القرض أو المضاربة واستثمار جميع الأموال المتاحة من خلال أدوات تمويل واستثمار لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية بأي حال من الأحوال، ويعتبر هذا المصرف أحد مكونات النظام المالي ويلتزم بتطبيق القوانين التالية: قانون البنك المركزي، قانون شركات المساهمة، قانون التجارة، على ألا يتعارض تطبيق هذه القوانين مع أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية. (سمحان، 2016، صفحة 42)

2.2 خصائص المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية:

مصارف المعاملات المالية الإسلامية تنطلق في تأدية أعمالها من نظرة الإسلام للمال وتلتزم بأحكامه، فلا بد أن يؤدي هذا الالتزام إلى التميز عن المصارف التقليدية من حيث المبدأ، المضمون الغاية والهدف، ومن أهم المميزات: استبعاد التعامل بالربا أخذاً وعطاءً، توجيه كل جهد نحو الاستثمار الحلال وربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية من خلال إحياء نظام الزكاة وفقه المعاملات. (الوادي و سرحان، 2012، صفحة 44)

3.2 المنتجات المصرفية الإسلامية:

يزخر الفقه الإسلامي بالعديد من الصيغ التمويلية التي توفر المال والدعم للمشروعات على اختلاف أنواعها واحتياجاتها المالية بعيداً عن الربا المحرم شرعاً وبما يسهم مساهمة فعالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه المعاملات المصرفية الإسلامية لدينا:

1.3.2 معاملات مصرفية ائتمانية:

يتم تنفيذها كعمليات استثمارية وهي بديلة للخدمات الائتمانية المحسوبة بالفائدة في المصارف التقليدية و هي: (الغشاوي، 2018، الصفحات 163-165)

- **المضاربة:** هو أن يعقد طرف على مال يدفعه لغيره ليتجر فيه على أن يكون الربح مشتركاً بينهما، أي أنها عقد على المشاركة بين رأس المال وعامل يقوم بالاستثمار بما لديه من الخبرة ويوزع الربح بينهما في نهاية كل صفقة بحسب النسبة المتفق عليها. (قتيبة، 2013، صفحة 112)

- **المشاركة:** يمكن تعريفها على أنها عقد بين اثنين أو أكثر يلتزم فيه كل واحد منهم بوضع حصة في رأس مال العمل المشترك بينهم على أن يتحصل كل طرف على الربح أو يتحمل الخسارة، وفقاً لحصة كل واحد منهم من رأس المال أو حسب الاتفاق، إذا فالمشاركة هي عقد بين متشاركين في رأس المال والربح. (الوادي و سمحان، 2012، صفحة 165)

- **المراوحة:** هي اتفاق بين المصرف والعميل، على أن يقوم المصرف بشراء سلعة بمواصفات معينة وذلك على أساس وعد من العميل بشراء تلك السلعة مراوحة من المصرف بمقدار ربح معين، يسدد العميل ثمن

البيع المتفق عليه دفعة واحدة بالكامل أو على أقساط محددة مبالغها وتاريخ استحقاقها. (البياقي و روجي سمارة، 2013، صفحة 227)

- **بيع السلم:** هو معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقداً إلى البائع الذي يلتزم بتسليم بضاعة معينة مضبوطة بصفات محددة في أجل معلوم، الآجل هو السلعة المباعة الموصوفة في الذمة والعاجل هو الثمن. (سليمان و بوشمرة، 2010، صفحة 310)

- **عقد الاستصناع:** هو عقد بمقتضاه يلتزم البائع بصنع شيء محدد الجنس والصفات لتسليمه إلى المشتري، على أن تكون المواد اللازمة للصنع من عند الصانع، وذلك مقابل التزام المشتري بدفع الثمن حسب الاتفاق إما حالا أو مقسطاً مؤجلاً. (ميرة، 2011، صفحة 478)

- **الإجارة:** هي تمكين المستأجر من الانتفاع من أصل معين (منفعة الأعيان) أو من جهد شخص (إجارة عمل) وذلك لقاء عوض، ويمكن أن يكون إيجاراً منتهي بالتملك في العقارات، فالإجارة هي عملية تمويلية رأسمالية من خلال شراء الأصول لاتاحتها للتعيل لاستخدامها مقابل أدائه قيمة عليها، وفي نهاية الإيجار قد يباع الأصل في مزاد عام أو للمستأجر أو يعاد تأجيره مرة أخرى. (صالح بن عمارة، 2013، الصفحات 125-126)

2.3.2 معاملات مصرفية لا تشمل عمليات ائتمانية:

تمثل في الخدمات التي لا تتضمن عمليات ائتمانية ويأخذ عليها المصرف عمولة مقابل تقديمها وهي: (الهاشمي، 2010، الصفحات 212-222)

- **الحساب الجاري:** الغرض منه قبول المصرف الاحتفاظ بالمال كأمانة يودعها العملاء، ولا تضاف أي فوائد مالية ولا تتحمل أي مخاطر، ويمكن أن تسمح بعض المصارف الإسلامية بالسحب على المكشوف لبعض العملاء، ولا تتقاضى عليها فوائد إنما يكون كقرض حسن يخضع لشروط محددة متفق عليها.

- **الودائع لأجل:** وهي تختلف اختلاف جذري عن مثيلاتها في المصارف التقليدية التي تتضمن أصل الوديعة والفائدة عليها، أما المصارف الإسلامية لا تتضمن الأصل وغير مشروطة بنسبة محددة، وإنما دور المصرف يكون كوكيل عن المودع في مواجهة المستخدمين لهذا المال.

يقوم المصرف بإنشاء وعاء يتم وضع فيه الأرباح، ثم توزيعها على المودعين بنظام النمر (المبلغ مضروب في المدة) بعد استقطاع حصة المصرف مقابل الوكالة والإشراف.

-الاعتمادات المستندية: تعد من أهم الخدمات المصرفية وأساس الحركة التجارية بين الدول، حيث تؤدي هذه الخدمة بأسلوبين: الأسلوب الأول هو أن يسدد العميل كامل المبلغ للمصرف ويتولى المصرف فتح الاعتماد وتسديد مبلغ قيمة الاعتماد بالعملية المطلوبة وفي المقابل يتقاضى المصرف رسوم الخدمة. الأسلوب الثاني هو تنفيذ الاعتماد المستندي كائتمان مصرفي يتم بتسديد المتعامل جزء فقط من قيمة الاعتماد ويقوم المصرف الإسلامي باستكمال سداد قيمة الاعتماد كعملية ائتمانية إسلامية بأحد الأشكال السابقة الذكر.

-خطابات الضمان: هي عبارات عن تعهدات كتابية يصدرها المصرف بناء على طلب المتعامل بدفع مبلغ نقدي معين أو قابل للتعيين بمجرد أن يطلب المستفيد ذلك من المصرف خلال مدة محددة، ويجوز امتداد الضمان لمدة أخرى وذلك قبل انتهاء المدة السارية، إذا سدد العميل كامل المبلغ ولا يوجد عملية ائتمانية يصدر المصرف خطاب الضمان، أما إذا لم يسدد العميل كامل المبلغ يجب أن تتم المعاملة بأحد العمليات الاستثمارية سابقة ذكر.

-الأوراق المالية: وهي الأسهم والسندات، فالخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية بما يرتبط بالأسهم هي: (بشير، 2007، الصفحات 199-212)

- ✓ الاكتتاب الذي هو عبارة عن استقبال طلبات الحصول على أسهم عند طرحها للاكتتاب من طرف شركات جديدة، ويتقاضى المصرف أجرا مقابل تقديم هذه الخدمة لطلبها.
- ✓ حفظ المصرف الإسلامي لأسهم المتعاملين مقابل أجر.
- ✓ بيع وشراء الأسهم كوكيل عن العميل مقابل أجر.
- ✓ صرف أرباح الأسهم نيابة عن الشركات كوكيل مقابل أجر على الخدمة.

أما السندات هي أوراق مالية يحصل حاملها على عائد معلوم محدد مسبقا لذلك لا تتعامل بها المصارف الإسلامية، ويمكن للمصرف بيع وشراء العملات مقابل أجر على الخدمة. ويشترط عدم التعامل بالخمور والخنزير والقمار وكل ما حرمه الدين الإسلامي.

-الحوالات: وهي عملية تحويل أموال من منطقة إلى أخرى وتكون الخدمة مقابل أجر.

4.2 دوافع تقديم المعاملات المصرفية الإسلامية:

من أهم الدوافع التي جعلت المصارف تقدم معاملات مصرفية إسلامية هو التزايد المستمر لأعداد المسلمين الراغبين في التعاملات المالية الإسلامية، إضافة إلى اقتناع البعض من غير المسلمين بإيجابية هذه المعاملات على الفرد واقتصاد المجتمع، كما أدركت المصارف التقليدية أهمية العمل المصرفي الإسلامي وحجم الطلب المتنامي على خدماته، فقررت خوض غمار هذه التجربة رغبة في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال والمحافظة على زبائنها ورفع الحرج عن المجتمعات الإسلامية من المعاملات الربوية. (الساعدي، الفرجي، و الحلبي، 2019، صفحة 95)

5.2 المتطلبات الشرعية والقانونية لممارسة النشاط المصرفي الإسلامي:

تقدم المصرف الإسلامي للخدمات المصرفية الإسلامية يجب أن يستوفي مجموعة من المتطلبات الشرعية والقانونية، فالممارسات المالية الإسلامية تأسست على إيمان راسخ بأن النقود ليست أصلا مدرا للربح في حد ذاتها ولا يتسنى فهم الجوانب الاقتصادية للنظام المصرفي الإسلامي فهما كاملا بمنعزل عن سياق موقف الإسلام تجاه السلوك الأخلاقي وتوزيع الثروة العادل، تقع في قلب المنظومة الشرعية التي تأسس عليها النظام المصرفي الإسلامي والتي يقوم على عدة مبادئ أهمها: عدم التعامل بالربا أخذا وعطاء، تقاسم المخاطر مراعاة حقوق الفرد وواجباته، والوفاء بالعقود واحترام حقوق الملكية. (خالد، 2011، صفحة 3)

المتطلبات القانونية متمثلة في الإجراءات التشريعية التي ينبغي على المصرف الالتزام بها كصدور قرار الترخيص عن المصرف المركزي وأن ينص العقد صراحة على عدم التعامل بالربا ومخالفة أحكام الشريعة الإسلامية، حيث نصت قوانين المصارف الإسلامية على الالتزام بالشريعة الإسلامية في جميع

معاملاتها المصرفية الداخلية والخارجية، وهذه النصوص القانونية بموادها وتقاريرها مندرجة تحت مفهوم الرقابة الشرعية بالمعنى الواسع والعام، أما النص الخاص الذي يحدد ماهية ووظيفة ودور الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية فإننا نجد الأنظمة الأساسية لهذه المصارف هي التي تختص بتبيانها وتفصيل الأمر فيه، لذلك النظر في النظام الأساسي للمصارف ضروري للوقوف على مدى الالتزام بالتشريع الإسلامي الذي نصت عليه في قوانينها المنظمة لها. (معارفي و مفتاح، 2014، صفحة 270)

وعليه يجب على المصارف الإسلامية أن تحدث وظيفة المراقبة للمجلس العلمي الأعلى حتى يقوم بالتعرف على مخاطر عدم مطابقة عملياتها وأنشطتها للآراء بالمطابقة التي يصدرها، وضمان احترام شرعيتها، إضافة إلى ذلك إحداث لجنة علمية متخصصة داخل مؤسسة المجلس العلمي الأعلى وتحت اسم اللجنة الشرعية للمالية الإسلامية، تقوم بإبداء الرأي حول كل ما يتصل بالمعاملات المالية الإسلامية، وهذا يكون مع الاستقلالية التامة وتوحيد مرجعية الفتوى الشرعية لحسم كل أشكال تضارب الفتاوى. (بوشما، 2015، صفحة 21)

بعد تحقق المطلبين الشرعي والقانوني يشرع في الإجراءات الإدارية ويستلزم توفر الإطارات المؤهلة في العمل المصرفي الإسلامي ويجرّسون على تقديم دورات تكوينية لجميع الموظفين وتنمية روح الانتماء والثقة اتجاه المصرف. (الهواملة، 2017)

6.2 المتطلبات التنظيمية والقانونية للبنوك المركزية: للمصارف الإسلامية ضوابط شرعية محددة بنصوص صريحة تجعلها مقيدة في تعاملاتها المصرفية والمالية، وتتعامل البنوك المركزية الموجودة في بيئة تقليدية بالفائدة في صياغة سياساتها لضبط النقود أو في تعاملها مع المصارف سواء كانت تقليدية أو التي تتعامل وفق الشريعة الإسلامية، وهذا ما يجعل المصارف الإسلامية تواجه الكثير من التحديات والمشاكل من أجل المحافظة على شرعية معاملتها المالية والتكيف مع البيئة القانونية والمتطلبات التنظيمية للبنوك المركزية التي سنقدم أهمها فيما يلي: (موالدي، حميدوش، و صدقاوي، 2018، صفحة 131)

-تحرم المصارف الإسلامية من ميزة إعادة التمويل التي يمنحها البنك المركزي باعتباره المقرض الأخير وذلك لأنه يتعامل بالفائدة أخذا وعطاء.

-عند تطبيق البنك المركزي لسياسة إعادة الخصم التي تعتبر من الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية يجد البنك نفسه مجبرا على التعامل بالفائدة الربوية وهذا ما يخرجه عن الأطر الشرعية، وعليه لابد على المصرف الإسلامي البحث عن بديل يحافظ على تحقيق أهداف البنك المركزي في التأثير في حجم ونوعية الائتمان دون أن يؤثر ذلك على طبيعة عمل البنوك الإسلامية.

-في حالة تبني المصارف التقليدية الربوية النشاط المصرفي الإسلامي فلا بد من الفصل بين أموال كل منهما.

-تلتزم المصارف الإسلامية بإيداع نسبة من ودائعها في شكل نقدي لدى البنك المركزي بما يعرف بمعدل الاحتياطي القانوني وذلك من أجل الحفاظ على مركزه المالي وحفاظا على حقوق المودعين والمستثمرين وتختلف هذه النسبة من بلد لآخر وذلك حسب المعطيات النقدية وظروف تطبيق السياسة النقدية، وهذه الودائع الاحتياطية الإجبارية لا تتلقى عليها المصارف فائدة وبناء على ذلك فلا مانع يحول دون إخضاع المصارف الإسلامية لنظام الاحتياطي الإجباري، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الوديعة فان كانت جارية فلا يشكل ذلك حرجا للمصرف أو للمودعين.

-عادة ما يستخدم البنك المركزي سقوفا ائتمانية من أجل التحكم بشكل مباشر في القدرة الكلية لكل مصرف في منح الائتمان كأداة مباشرة من أدوات السياسة النقدية تستخدم لمحاربة التضخم، ويؤثر هذا المعيار بشكل سلبي على كل المصارف وبصورة أكبر على الإسلامية وذلك بسبب طبيعة ودائعها وتوظيفاتها المالية، فحساب الاستثمار في المصارف الإسلامية تشكل حوالي 90% من ودائعها، ويعني ذلك حجب جانب منها عن الاستثمار وبذلك تحرم المصارف الإسلامية من فرصة تحقيق عائد.

-في بعض الحالات يقوم البنك المركزي بمنع المصارف بالتعامل في الأصول الثابتة والمنقولة وحظر ممارسة الأنشطة الزراعية أو التجارية أو الصناعية أو العقارية، وبالتالي فان حظر كهذا يعوق عمل المصارف الإسلامية التي تعتبر مصارفا شاملة تجمع بين صفة مصارف الأعمال والاستثمار والمصارف التجارية ومصارف التنمية.

-تعتمد البنوك المركزية في تطبيق العقوبات والغرامات المالية كالتقص في الاحتياطي النقدي الإلزامي على استخدام سعر الفائدة وهذا يصطدم بشكل صريح مع مبدأ تحريم التعامل بالفائدة في المصارف الإسلامية ويرى بعض الباحثين أن تكون هذه العقوبات مقطوعة بمبلغ محدد من المال.

3. المحور الثاني: دراسة حالة عينة من المصارف العاملة بالجزائر.

1.3 مجتمع، عينة وأداة الدراسة:

1.1.3 مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة هو جميع موظفي المصارف العاملة بالجزائر، وتم اختيار العينة من موظفي أهم خمسة مصارف بالجزائر وهي: بنك السلام، البنك العربي، بنك البركة، بنك تروست وبنك التوفير والاحتياط، ومن مختلف الرتب كالتالي: مدير/نائب مدير/رؤساء أقسام/آخرون (موظفون عاديون). وزعنا 100 استبانة على عينة الدراسة وتم استردادها جميعا، فلم تستبعد أي استبانة، بنسبة 100 % وهي موضحة في الجدول التالي :

الجدول 1: الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

اسم البنك	التكرار	النسبة المئوية
بنك السلام	20	20%
البنك العربي	10	10%
بنك البركة	15	15%
بنك ترست	18	18%
بنك التوفير والاحتياط	37	37%
المجموع	100	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج *Statistics V23 Spss

نلاحظ أن عينة الدراسة اشتملت على خمسة بنوك، حيث احتل بنك التوفير والاحتياط أعلى نسبة قدرت ب 37%، أما البنك الثاني الممثل في بنك السلام فقد قدرت نسبته ب 20%، و البنك الثالث هو بنك ترست بقيمة 18%، كما حقق البنك الرابع وهو بنك البركة نسبة 15% و في الأخير يأتي البنك العربي بنسبة 10%، وهذا يرجع إلى التوزيع العشوائي واسترجاع الاستبيانات.

2.1.3 أداة الدراسة:

تمثلت أداة الدراسة في الاستبيان، حيث ضم 13 سؤال (7 أسئلة تتعلق بأسباب اعتماد الجزائر للصيرفة الإسلامية وتوسيع هذا النشاط إلى بنوكها العمومية و6 المتبقية تخص مدى توفر متطلبات تقديمها)، الإجابة عنهم تكون بمقياس لكارتر الخماسي (موافق وبشدة/موافق/محايد/غير موافق/غير موافق وبشدة).

3.1.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم الاعتماد على الإحصاء الوصفي من خلال التكرار والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري، وكذا الإحصاء الاستدلالي من خلال استخدام اختبار ألفا كرونباخ والاتساق الداخلي واختبار سميير نوف و اختبار سودنت لعينة واحدة، وتم استعمال تطبيق الحزم الإحصائية SPSS في إعطاء النتائج المرتبطة بكل نمط.

2.3 التحليل الإحصائي لإجابات عينة الدراسة :

تهدف عملية التحليل الإحصائي للاستبيان إلى التعرف على مختلف إجابات العينة المدروسة المتمثلة في موظفي البنوك العاملة بالجزائر من أجل الوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها من هذه الدراسة.

1.2.3 الاختبارات المرتبطة بأداة الدراسة :

يمكن التعرف على ثبات أداة الدراسة باستخدام عدة اختبارات ندرجها فيما يلي:

-اختبارات صدق أداة الدراسة:

✓ **الصدق الظاهري:** حيث تم عرضها على مجموعة من الأساتذة المختصين وبعض الموظفين في المصارف للتأكد من سلامة العبارات ومدى توافقتها مع أغراض البحث، ومن ثم إجراء التغييرات والتصحيحات المشار إليها.

✓ **الصدق البنائي لأداة الدراسة:** قاما الباحثان بحساب الصدق البنائي لأداة الدراسة من خلال

مصفوفة الارتباط المبينة نتائجها في الجدول التالي:

الجدول 2: نتائج الصدق البنائي لأداة الدراسة

المحاور	معامل بيرسون	مستوى الدلالة
المحور الأول: أسباب اعتماد الجزائر للصيرفة الإسلامية وتوسيع هذا النشاط إلى بنوكها العمومية.	0.672	0.000
المحور الثاني: مدى توفر متطلبات تقديم معاملات مصرفية إسلامية في المصارف العاملة بالجزائر.	0.676	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج *Spss*Statistics V23

يبين الجدول نتيجة معامل الارتباط بيرسون بين المحاور والدرجة الكلية للأداة، حيث أنها كلها معنوية بالنظر إلى مستوى دلالتها الذي هو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05، ما يدل على وجود علاقة ارتباط بينهم.

-اختبار ثبات أداة الدراسة:

تم اختبار ثبات الاستبيان بواسطة اختبار ألفا كرونباخ والجدول التالي يبين لنا النتائج:

الجدول 3: نتائج اختبار معامل الثبات ألفا كرونباخ

المتغير	معامل الثبات "ألفا كرونباخ"
المحور الأول: أسباب اعتماد الجزائر للصيرفة الإسلامية وتوسيع هذا النشاط إلى بنوكها العمومية.	0.814
1- رغبة المصارف في زيادة أرباحها من خلال تقديم معاملات مصرفية إسلامية	0.814
2- تلبية طلب المواطنين الجزائريين للتعاملات المصرفية الإسلامية	0.814
3- نجاح المصارف الإسلامية في البلدان العربية والغربية	0.826
4- نية تحول النظام المصرفي الجزائري إلى نظام إسلامي بصفة تدريجية	0.807
5- سياسة الدولة من أجل التحكم في السوق المالي بنوعيه: الإسلامي والتقليدي	0.812
6- دعم وتوفير أكثر للسيولة في المصارف العاملة بالجزائر	0.849
7- محاولة خوض تجربة جديدة بالنسبة للدولة الجزائرية	0.853
المحور الثاني: مدى توفر متطلبات تقديم معاملات مصرفية إسلامية بالمصارف في الجزائر	0.822
8- النصوص القانونية كافية لضبط المعاملات المصرفية الإسلامية المقدمة بالجزائر	0.823

0.819	9- وجود هيئة شرعية إسلامية لمسيرة وتنظيم المعاملات المصرفية الإسلامية
0.819	10- عدم تأثير بنوك المعاملات الإسلامية بقرارات وإجراءات البنك المركزي الربوية
0.850	11- جميع موظفي المصرف مؤهلين وراغبين في العمل المصرفي الإسلامي
0.840	12- ملائمة البيئة الاقتصادية التي تنشط فيها المصارف الإسلامية بالجزائر
0.841	13- القدرة على منافسة المعاملات المصرفية التقليدية
0.837	الاستبيان ككل

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج Spss*Statistics V23

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن معامل "ألفا كرونباخ" للاستبانة ككل قد بلغ 0.837

وهذا يدل على ثباتها، كما يتضح من خلال الجدول، أن أعلى قيمة سجلت في المحور الأول عند العبارة

رقم 7 ($\alpha = 0.853$) ، وأقل قيمة سجلت في المحور الأول عند العبارة رقم 4 :

($\alpha = 0.807$)، كما نلاحظ أن كل قيم معامل الصدق و الثبات كانت موجبة، وهذا ما يدل على

ثبات وصدق النتائج.

3.3 عرض وتحليل نتائج الدراسة: العرض والتحليل كالتالي:

1.3.3 المعالجة الإحصائية لإجابات العينة المدروسة:

سنقوم بوصف إجابات عينة الدراسة من خلال استخدام بعض المقاييس الإحصائية كالتكرار

والنسبة المئوية، الوسط الحسابي والانحراف المعياري.

2.3.3 وصف المتغيرات التعريفية لعينة الدراسة :

ستتعرف على توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، الرتبة الوظيفية، سنوات العمل من

خلال الجدول التالي:

الجدول 4: توزيع العينة حسب المتغيرات التعريفية

النسبة المئوية	العدد	البيانات
9%	9	المؤهل العلمي بكالوريا

ليسانس	54	54%
ماستر	30	30%
ما بعد التدرج	7	7%
المجموع الكلي لعينة الدراسة	100	100%
مدير المصرف/الفرع	5	5%
نائب مدير المصرف/الفرع	15	15%
رئيس قسم إدارة المخاطر	20	20%
أخرى	60	60%
المجموع الكلي لعينة الدراسة	100	100%
من 1 إلى 10 سنوات عمل	17	17%
من 11 إلى 21 سنة عمل	32	32%
أكثر من 21 سنة عمل	51	51%
المجموع الكلي لعينة الدراسة	100	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج Spss*Statistics V23*

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد أفراد عينة الدراسة حققت أعلى مؤهل علمي في فئة المتحصلين على شهادة ليسانس بنسبة 54%، في حين بلغت أدنى نسبة في فئة ما بعد التدرج بـ 7%، أما فئة المتحصلين على شهادة الماستر مثلت نسبة 30%، وبلغ عدد الأفراد المتحصلين على البكالوريا نسبة 9%، هذا يرجع إلى طبيعة الشهادة المطلوبة في النشاط المصرفي، أما بالنسبة الرتبة الوظيفية فقد بلغت فئة مناصب أخرى أعلى نسبة وهي 60%، كما حققت باقي الفئات نسب منخفضة قدرت بـ 20%، 15% و 5%، وبالنسبة لسنوات العمل حققت فئة أكثر من 21 سنة عمل أعلى نسبة بقيمة 51%، كما حققت فئة من 11 إلى 21 سنة عمل نسبة 32%، في حين بلغ عدد الأفراد من 1 إلى 10 سنوات عمل نسبة 17%.

3.3.3 وصف إجابات العينة حول المحور الأول: " أسباب اعتماد الجزائر للصيرفة الإسلامية

وتوسيع هذا النشاط إلى بنوكها العمومية"، يمكن تلخيص مختلف الإجابات من خلال الجدول التالي :

الجدول 5: وصف عبارات المحور الأول للاستبانة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
المحور الأول: أسباب اعتماد الجزائر للصيرفة الإسلامية وتوسيع هذا النشاط إلى بنوكها العمومية.	3,42	0,635	درجة موافقة
1- رغبة المصارف في زيادة أرباحها من خلال تقديم معاملات إسلامية	3,57	1,050	درجة موافقة
2- تلبية طلب المواطنين الجزائريين للتعاملات المصرفية الإسلامية	3,45	1,140	درجة موافقة
3- نجاح المصارف الإسلامية في البلدان العربية والغربية	3,38	1,126	درجة موافقة متوسطة
4- نية تحول النظام المصرفي الجزائري إلى نظام إسلامي بصفة تدريجية	3,33	1,207	درجة موافقة متوسطة
5- سياسة الدولة من أجل التحكم في السوق المالي بنوعيه: الإسلامي والتقليدي	3,07	1,373	درجة موافقة متوسطة
6- دعم وتوفير أكثر للسيولة في المصارف العاملة بالجزائر	4,20	0,876	درجة موافقة عالية
7- محاولة خوض تجربة جديدة بالنسبة للدولة الجزائرية	2,97	1,480	درجة موافقة متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج *Spss*Statistics V23

نلاحظ من خلال الجدول حسب آراء العينة المدروسة حول المحور الأول: " أسباب اعتماد الجزائر للصيرفة الإسلامية وتوسيع هذا النشاط إلى بنوكها العمومية "، قد حقق وزن نسبي كلي موافق بمتوسط حسابي كلي قدره 3.42 مع انحراف معياري بلغ 0,635، ويدل هذا على التجانس النسبي لآراء أفراد العينة المدروسة أما بالنسبة للفرقات نلاحظ من خلال الجدول أن استجابة موظفي المصارف حققت وزن نسبي درجة موافقة عالية في الفقرة (6) "البحث عن توفير أكثر للسيولة في البنوك الجزائرية " ما نتج عنه متوسط حسابي قدر ب 4.20 حسب العينة المدروسة، أما بالنسبة للفقرة (7) "خوض تجربة جديدة بالنسبة للدولة الجزائرية " فقد بلغ المتوسط الحسابي 2.97 بوزن نسبي موافقة متوسطة على ما جاء في

محتواها كما يبين الجدول قيم الانحراف المعياري بلغت على الرتيب 0.876، 1.480، ما يدل على الاتفاق النسبي للعمال المدروسين، هذا يرجع إلى وجود دوافع متعددة لتقديم معاملات مصرفية إسلامية بالجزائر أهمها: دعم وتوفير سيولة المصارف العاملة بالجزائر من خلال احتواء الأموال المتداولة خارج المصارف في السوق الموازية وتلبية رغبة وطلب المواطنين الجزائريين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي.

4.3.3 وصف إجابات العينة حول المحور الثاني: "مدى توفر متطلبات تقديم معاملات مصرفية إسلامية في المصارف العاملة بالجزائر"، يمكن توضيح ذلك من خلال إجابات العينة الممثلة في الجدول:

الجدول 6: وصف عبارات المحور الثاني

الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
غير موافق	6,390	2,26	المحور الثاني: مدى توفر متطلبات تقديم معاملات مصرفية إسلامية في المصارف العاملة بالجزائر
غير موافق بشدة	1,121	1,70	8- النصوص القانونية كافية لضبط المعاملات الإسلامية في المصارف العاملة بالجزائر
غير موافق بشدة	1,121	1,57	9- وجود هيئة شرعية إسلامية لمسايرة وتنظيم المعاملات الإسلامية في المصارف العاملة بالجزائر
غير موافق بشدة	0,944	1,76	10- عدم تأثر مصارف المعاملات المصرفية الإسلامية بقرارات وإجراءات البنك المركزي الربوية
درجة موافقة متوسطة	1,522	3,08	11- جميع موظفي المصرف مؤهلين وراغبين في العمل المصرفي الإسلامي
غير موافق بشدة	1,110	1,60	12- ملائمة البيئة الاقتصادية التي تنشط فيها المصارف الإسلامية بالجزائر
درجة موافقة	1,319	3,83	13- القدرة على منافسة المعاملات المصرفية التقليدية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج Spss*Statistics V23*

تبين معطيات الجدول أعلاه أن مستوى استجابة موظفي المصارف المدروسين للمحور الثاني:

"مدى توفر متطلبات تقديم معاملات مصرفية إسلامية في المصارف العاملة بالجزائر"، حيث حققت وزن

نسبي غير موافق، وقدر المتوسط الحسابي لمجموع فقراته ب 2.26 بانحراف معياري 0,639 هذا

ما يدل على أن هناك اتفاق نسبي بين العينة على فقرات المتغير، أما فيما يتعلق بالعبارات فقد سجلنا أعلى مستوى قبول في الفقرة (6) " القدرة على منافسة المعاملات المصرفية التقليدية"، بمتوسط حسابي قدر 3.83، وهذا ما يبين أن الإقبال والطلب على المعاملات المصرفية الإسلامية في الجزائر أكثر من نظيرتها التقليدية وهذا يرجع للعقيدة الدينية للمجتمع الجزائري، في حين أظهرت نتائج الفقرة (2) "وجود هيئة شرعية إسلامية لمسايرة وتنظيم المعاملات المصرفية الإسلامية" أقل متوسط حسابي قدر بقيمة 1.57 ما نتج عنه تحقق درجة غير موافقة بشدة، وهذا ما يؤكد أنه رغم وجود الدوافع لاعتماد الصيرفة الإسلامية بالجزائر إلا أنه هناك نقائص منعت من تمتع هذه المعاملات المصرفية الإسلامية بشرعيتها بسبب غياب هيئة الرقابة الشرعية التي يستلزم أن تكون مستقلة على مستوى كل مصرف وإدارة مركزية على مستوى البنك المركزي لتنظيم العمل المصرفي الإسلامي لمراقبة وتطبيق الضوابط الشرعية، أما لو نظرنا إلى الانحراف المعياري لوجدنا قيمه مابين 0.944 و 1.522 وتدلل على تشتت الآراء لحتوى المحور.

4.3 إختبار فرضيات الدراسة :

1.4.3 اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات :

إن عملية اختبار الفرضيات تسبقها عدة اختبارات، أهمها التعرف على طبيعة توزيع البيانات بمعنى تحديد نوع التوزيع الذي تخضع له بيانات الدراسة، بهدف معرفة نوع الاختبارات التي نطبقها في اختبار فرضيات الدراسة سواء كانت معلمية أو غير معلمية، وتم اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة من خلال الجدول الآتي:

الجدول 7: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov-Smirnov

المحاور والأبعاد	Kolmogorov-Smirnov اختبار	مستوى الدلالة
المحور الأول : أسباب اعتماد الجزائر للصيرفة	1.080	0.193

		الإسلامية وتوسيع هذا النشاط إلى بنوكها العمومية
0.318	0.958	المحور الثاني: مدى توفر متطلبات تقديم معاملات مالية إسلامية في المصارف العاملة بالجزائر

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج Spss*Statistics V23*

نلاحظ من الجدول أعلاه أن اختبار التوزيع الطبيعي قد بلغ في كل متغيرات الدراسة قيم ذات مستويات دلالة أكبر من 0.05، ألا وهو مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة، ما يؤدي بنا لقبول الفرض الصفري الذي محتواه أن البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة كلها تتبع التوزيع الطبيعي ومن ثم نعتد الاختبارات المعلمية في التحقق من الفرضيات .

2.4.3 اختبار الفرضية الأولى: "تتوفر المصارف على متطلبات تقديم معاملات مصرفية إسلامية ما يبين نية تحول النظام المصرفي للدولة إلى نظام إسلامي بالكامل مستقبلا"، سنعتمد اختبار ستودنت لعينة واحدة لاختبار هذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

الجدول 8: اختبار ستودنت الخاص بالفرضية الأولى

العامل	مستوى الدلالة	الوسط الفرضي	درجة الحرية	الاختبار T
الفرضية الأولى	0.00	3	99	-11.648

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج Spss*Statistics V23*

نلاحظ من الجدول أن قيمة إختبار ستودنت قد بلغت -11.648 بمستوى دلالة 0.00 هو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية، أي أن متوسط الإجابات يساوي 3 و قبول البديلة التي تقر بأن المتوسط يختلف عن 3 وبالنظر إلى قيمة الوسط الحسابي البالغة 2.26، حيث نلاحظ أنها تقع في مجال عدم الموافقة ما يجعلنا نستنتج أن:

هناك اتفاق بين العينة المدروسة على أن المصارف لا تتوفر على متطلبات تقديم معاملات مصرفية إسلامية ما يبين نية تحول النظام المصرفي للدولة إلى نظام إسلامي بالكامل مستقبلا

معنى ذلك أن المصارف العاملة بالجزائر لا تتوفر على بنية تحتية وبيئة عمل قادرة على تبني النشاطات المصرفية الإسلامية بسبب قيام نفس موظفي البنوك الربوية بالنشاط البنكي الإسلامي وهذا نوع من التناقض وفيه شبهة من الناحية الدينية وضعف في التحكم بآليات عمل البنوك الإسلامية من الناحية الوظيفية، كذلك عدم كفاية النصوص القانونية والتنظيمية التي تمكن المصارف من المحافظة على شرعية معاملاتها الإسلامية بسبب الممارسات الربوية الحتمية بفعل قرارات وإجراءات البنك المركزي رغم قدرة هذا الأخير لضبط العلاقة التي تربطه ببنوكه الإسلامية وتحقيق التوافق بين المتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة والضوابط الشرعية التي يجب أن تحكم إليها البنوك الممارسة أو المتبينة للنشاط المصرفي الإسلامي، وهذا ما يبين استبعاد نية تحول النظام المصرفي بالجزائر إلى نظام إسلامي بالمستقبل والاكتفاء بالنظام المصرفي المزدوج (إسلامي/ربوي).

3.4.3 اختبار الفرضية الثانية: "المالية الإسلامية ضرورة اقتصادية ومالية للتحسين من الخدمات المصرفية وجذب رؤوس الأموال الموجودة في السوق الموازي"، سنعمد اختبار ستودنت لعينة واحدة لاختبار هذه الفرضية، والجدول التالي يبين ذلك :

جدول 9: اختبار ستودنت الخاص بالفرضية الثانية

العامل	مستوى الدلالة	الوسط الفرضي	درجة الحرية	الاختبار T
الفرضية الثانية	0.00	3	99	6.684

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج Spss*Statistics V23*

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة اختبار ستودنت قد بلغت 6.684 بمستوى دلالة 0.00 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05، هذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية أي أن متوسط الإجابات يساوي 3 و قبول البديلة التي تقر بأن المتوسط يختلف عن 3 وبالنظر إلى قيمة الوسط الحسابي البالغة 3.424، وهي تقع في مجال الموافقة ما يجعلنا نستنتج أن:

هناك اتفاق بين العينة المدروسة على وجود مجموعة من الأسباب دفعت بالجزائر إلى اعتماد الصيرفة الإسلامية وتوسيع هذا النشاط إلى بنوكها العمومية

معنى ذلك الاتفاق على وجود مجموعة من الدوافع تتميز بها البيئة المصرفية في الجزائر لتقديم خدمات مالية إسلامية، من خلال وجود طلب كبير ومتزايد عليها من طرف الزبائن ورغبة موظفي المصارف في العمل المصرفي الإسلامي بدل التقليدي، وهذا راجع للعقيدة الدينية للمجتمع الجزائري، كذلك تحاول الجزائر دعم وتوفير أكثر للسيولة في مصارفها من خلال امتصاص الأموال المتداولة في السوق الموازية والمدخرة لدى الفئة الراضية للمعاملات الربوية المتعارضة مع قناعاتهم الدينية. وأيضاً تلبية مطلب تعميم هذه الخدمات على مستوى كل المؤسسات المصرفية الحكومية، أحد مطالب الجزائريين وخبراء الاقتصاد على مدار السنوات الأخيرة، بعد أن كانت حكراً على البنوك الخاصة، طالما طرحت الصيرفة الإسلامية كحل من خبراء الاقتصاد لمواجهة معضلات الاقتصاد الجزائري بسبب تراجع عائدات البلاد المستمر منذ سنة 2014، تاريخ بداية انخيار أسعار النفط في الأسواق العالمية وتراجع احتياطي البلاد من العملة الصعبة وتداعيات فيروس كورونا.

4. خاتمة:

تتزايد المطالب بضرورة توسيع نشاط المصارف الإسلامية في الجزائر للاستفادة قدر الإمكان من خدماتها في عمليات الادخار والقروض وتمويل المشاريع، لكن ثمة عوائق إدارية تعترض إيجادها فعلياً في السوق المصرفية، فمنذ تأسيس أول مصرف إسلامي بالجزائر في أبريل 1990 والمصارف الإسلامية تواجه عقبات تحول دون انتشار المؤسسات المالية الملتزمة، ورغم وجود الدوافع لعرض الخدمات المصرفية الإسلامية إلا أن متطلبات عرضها ضعيفة أفقدتها شرعيتها، فالبنوك المركزية لا تميز في تعاملاتها بين البنوك، سواء كانت تتعامل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية أو لا، وإذا كانت بعض المعاملات المصرفية التي تتنافى مع الشريعة الإسلامية يمكن تجنبها من طرف البنوك الإسلامية في تعاملها مع الأفراد والمشاريع مثلاً كعدم التعامل بالفائدة، إلا أنها تجد نفسها مجبرة للتعامل بها في بعض المعاملات التي تدخل ضمن السياسة النقدية التي يطبقها البنك المركزي، أو التي تدخل ضمن التشريعات والقوانين التي تنظم البيئة المصرفية التي يتعامل فيها البنك الإسلامي وهذا ما يوقعها في مخالفات شرعية، كما أنه لا توجد جميع المنتجات المصرفية

الإسلامية بالمصارف العاملة في الجزائر منها القروض الحسنة والقروض الاستهلاكية الإسلامية وغيرها، لكن تبقى الجزائر أمام فرصة قوية ومتاحة لأن تصبح نموذجا مميّزا في المصرفية الإسلامية محليا وإقليميا إذا ما استغلت الطاقة الاستيعابية للسوق النقدية الواعدة كأحد أهم مصادر تعبئة الموارد المالية.

5. نتائج الدراسة:

توصلنا في دراستنا إلى مجموعة من النتائج هي كالتالي:

✓ حسب الفرضية الأولى هناك اتفاق بين العينة المدروسة على أن المصارف العاملة بالجزائر لا تتوفر على بنية تحتية وبيئة عمل قادرة على تبني النشاطات المصرفية الإسلامية رغم إمكانية بنك الجزائر من ضبط العلاقة التي تربطه ببنوكه الإسلامية وتحقيق التوافق بين المتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة والضوابط الشرعية التي يجب أن تحتكم إليها البنوك المتبنية أو الممارسة للنشاط المصرفي الإسلامي، وهذا ما يبين استبعاد نية تحول النظام المصرفي للجزائر إلى نظام إسلامي بالمستقبل والاكتفاء بالنظام المصرفي المزدوج (إسلامي/ربوي).

✓ حسب الفرضية الثانية هناك اتفاق بين العينة المدروسة على أن المالية الإسلامية ضرورة اقتصادية وتوجد مجموعة من الدوافع تتميز بها البيئة المصرفية في الجزائر لتقديم خدمات مالية إسلامية من خلال وجود طلب كبير ومتزايد عليها من طرف الزبائن والموظفين، وهذا راجع للعقيدة الدينية للمجتمع الجزائري، كذلك تحاول الجزائر دعم وتوفير أكثر للسهولة في مصارفها من خلال امتصاص الأموال المتداولة في السوق الموازية والمدخرة لدى الفئة الراضية للمعاملات الربوية المتعارضة مع قناعاتهم الدينية.

✓ تحتاج الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى اهتمام أكثر ودعم وتوفير بيئة ملائمة لخصوصيتها .

✓ تستغل بعض المصارف الدين الإسلامي من الناحية الشكلية فقط.

✓ ضعف مستوى الخدمة وارتفاع التكاليف بالمقارنة مع الخدمات المصرفية التقليدية.

✓ تعمل المصارف الجزائرية على تبني استراتيجيات لدمج النشاط المصرفي الإسلامي في نشاطها التقليدي ببداية بسيطة بعيدا عن مواكبة التطورات الحاصلة في النشاط المصرفي الإسلامي، قد تكون انطلاقة بسيطة والتوسع والتطور مستقبلا.

6. التوصيات:

نقدم مجموعة من التوصيات والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ العمل على رفع جودة الخدمات المصرفية الإسلامية وألا يكون ذلك على حساب التكلفة.
- ✓ ضرورة نشر الوعي بأهمية التعامل بالمالية الإسلامية والابتعاد عن الربا.
- ✓ العمل على انسجام الأنظمة المصرفية المحلية مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ مواكبة التقنية والتطور التكنولوجي في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية.
- ✓ تشجيع التحول الكلي إلى النظام المصرفي الإسلامي أفضل من المزيج الربوي الإسلامي.

المراجع:

1. جمال بوشما. (2015). الرقابة الشرعية في البنوك التشاركية. مجلة دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري ، 21.
2. ح الساعدي، ث الفرجي، و م الحلبي. (2019). المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية. بغداد: بغدادي للكتب والطباعة والنشر والتوزيع.
3. ح الوادي، و م سرحان. (2012). المصارف الإسلامية والأسس النظرية والتطبيقات العلمية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
4. حامد بن حسن بن محمد علي ميرة. (2011). عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية. الرياض: دار ميمان للنشر والتوزيع.
5. حسين محمد سمحان. (2016). أسس العمليات المصرفية الإسلامية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

6. سليم موالدي، أحمد حميدوش، و صورية صدقاوي. (ديسمبر، 2018). البنوك الاسلامية بين تحدي الضوابط الشرعية واشكالية التكيف مع البيئة القانونية والمتطلبات التنظيمية. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، صفحة 131.
7. طاهر فاضل البياتي، و ميرال روي سمارة. (2013). النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
8. عبد الرحمان العاني قتيبة. (2013). التمويل ووظائفه في البنوك الاسلامية والتجارية. عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.
9. ف معاري، و ص مفتاح. (2014). نوافذ المعاملات الاسلامية في البنوك التقليدية: دوافع ومتطلبات تجربة بنك بومييترا التجاري نموذجاً. المجلة الدولية للبحوث الاسلامية والانسانية ، 4 (3)، 270.
10. محمد الطاهر الهاشمي. (2010). المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية. بنغازي: الادارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر.
11. محمد حسين الوادي، و حسين محمد سمحان. (2012). المصارف الاسلامية-الأسس النظرية والتطبيقات العملية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
12. محمد خالد. (2011). بناء نموذج أعمال ناجح للتمويل الأصغر الاسلامي . ورقة بحثية مقدمة للقمّة العالمية للائتمان الأصغر، (صفحة 3). اسبانيا.
13. محمد عبدالله شاهين. (2015). البنوك الاسلامية. القاهرة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
14. محمد عثمان بشير. (2007). المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الاسلامي. عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.
15. محمد محمود العجلوني. (2015). البنوك الاسلامية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
16. منال عبد الرحمن عبد الماجد الغشاوي. (2018). التمويل المصرفي الاسلامي وأثره على بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي والتنموي في السودان. مؤتمر المصارف الاسلامية بين فكر المؤسسين ودوافع التطبيق (الصفحات 163-165). اسطنبول: الأكاديمية الأوربية للتمويل والاقتصاد الاسلامي.

17. ناصر سليمان، و عبد الحميد بوشمرة. (2010). متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر. مجلة الباحث لجامعة قاصدي مرباح بورقلة (7)، 310.
18. نوال صالح بن عمارة. (2013). المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية . عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
19. يونس الهواملة. (25 02, 2017). معالم في طريق تحويل المصارف من النظام التقليدي الى النظام الاسلامي. تاريخ الاسترداد 01 04, 2020، من دار الافتاء:
<https://www.aliftaa.jo/Research.aspx?ResearchId=101#.XnFG6KhKhPY>